يلزمه القول بالتعطيل **الخامس** لو كان جسما فلا بد وان يكون منقسما لان كل نفسان
فرضا فرضه وحينئذ ان قام بكل واحد من القسمين الاجزاء علم وقدرة وارادة على حدة
لزم تعدد الالهية وان قام بمجموع تلك الاجزاء علم واحد وقدرة واحدة لزم قيام
المعنى الواحد بمحلين مختلفين في وقت واحد وهو ممتنع لا يقال هذا منتقض
بما ان الواحد منا عالم قادر مريد فيلزم المحذور المذكور او تعدد العالمين والقادرين
في شخص واحد لانا نقول محل تلك الصفات فينا ليس بجسم ولا جسماني بداهة النفس
فلا يرد نقضا **مسئلة** انه تعالى ليس بعرض لا يعرف ان عاقله ذهب اليه لان العرض
لا يقوم بنفسه بل بقيامه بالجوهر والاجسام فهي محتاجة اليها والجسم بان الباري
تعالى ليس بعرض علم جلي جار مجرى البديهيات فلا حاجة الى التطويل واعلم انه لو
اهمل الزنج ما ساغ لعاقل ان يقول انه تعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ونحوه من
النقايص فانه تعالى موصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال واهذا شانه لا يليق
بحجة التأديب ان يوصف ويعت بسلب النقايص ولهذا الموصوف اصف الملك في
الشاهد في غاية الجلال والكمال انه ليس باعمى ولا ابرص ولا اجذم ونحو من الصفات
لا يستحق التأديب **مسئلة** في انه تعالى ليس في جهة ولا في حيز خلافا للمجسمة
والحنابلة فانهم اتفقوا على انه في جهة فوق ثم اختلفوا بعد ذلك فمنهم من قال انه
على العرش مماس للصفحة العليا منه وجوزوا عليه الحركة والسكون والانتقال وبكل الجهات
وهو قول اليهود خذلهم الله وفيه مذاهب اخر ذكرناها في كتابنا المسمى بزبدة الكلام
في عصمة الانام ثم الذي يدل على امتناع كونه في الجهة والحيز وجوه **الاول** لو كان في
جهة وحيز فاما ان يكون مع وجوب ان يكون فيهما وهو باطل لانه يلزم اما قدم الجهة
والحيز او حدوثه تعالى وهو ممتنع او مع جواز ان يحصل فيهما وهو ايضا باطل لان كل من قال
انه في جهة فانما قال به لزعمه انه لا يتصور وجود موجود ليس

ليس في جهة ولا في حيز وهذا يدعي العلم الضروري بذلك فيلزم ان لا يكون ذلك
بطريق الجواز وانه قد لم يقل به احد وكانه غني عنها والغني عن الشيء لا يحل
فيه ولانه يلزم تبدل صفة كماله بالنقص لان الاستغناء عن الجهة والحيز وعدم حصوله
فيها كمال بعيد عن مشابهة الممكنات والمحدثات والحصول فيه مشابهتها فهو نقص وهو
ممتنع **الثاني** لو كان فيها لكان متحركا او ساكنا ضرورة ان كل متحيز لا يخلو عنهما وهما
حادثان ولا يخلو عن الحادث فهو حادث **الثالث** لو كان فيها لكان اما جوهرا او جسما لان
تصور متحيز ليس بجوهر ولا جسم ولانه ان كان منقسما فهو الجسم ولا فهو الجوهر وقد
سبق امتناع اللازم فالملزوم مثله **الرابع** المتحيز غير مفتقر الى المتحيز لامكان الخلاء
والمتحيز مفتقر اليه فكان الحيز اولى بوجوب الوجود من المتحيز **الخامس** لو كان في الجهة
او الحيز فاما ان يكون مخلوقة تعالى او مخلوق غيره لا او مخلوقة ولا مخلوق غيره
والاول باطل لانه يلزم افتقارها اليه وحينئذ الخالق وافتقاره اليها وحينئذ حصوله فيهما
فيلزم الدور ولان المحال يجب ان يكون متقدما على المخلوق فاذا لم يتصور وجوده بدونه
فكيف يتصور خلقه لهما والثاني باطل لانه يلزم ان يكونا واجبي الوجود ومشاركا
للباري تعالى في كونهما واجبي الوجود وامتنانا عنه بانه مفتقر اليهما وهما غنيان
عنه تعالى الله عن ذلك وامثاله فرارا صلا علوا كبيرا **احتجوا** عليه بالعقل
والنقل **اما الاول** فمنهم من ادعى العلم البديهي بان كل شيء موجودين لا بد ان يكون احدهما
سار يا في الاخر كالجوهر والعرض او مباينا عنه كالجوهرين وبطلانه بين اذ لو كان
بديهيا لما كان مختلفا فيه بين العقلاء سيما والاكثرون على خلافه بل القضية وجيهة
جدا لها الخصم بديهيا فان الوهم والخيال يحجبان عن ادراك موجود ليس في جهة
ولا حيز ولا متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه فانها لا يحكمان في المعقول الصرف
بل في المحسوسات وشبهها ومنعهم فيستدل عليه بان وجود موجود لا داخل العالم

وهما ممتنع